Journal of the Faculty of Arts (JFA)

Volume 82 | Issue 1 Article 14

1-1-2022

Violability of parsing signs in the Point of Optimality Theory

Yahya Ababneh
Yarmouk University-IRbid- Jordan- Faculty of Arts, yahya.ababnih@yahoo.com

Follow this and additional works at: https://jfa.cu.edu.eg/journal

Part of the Arabic Language and Literature Commons

Recommended Citation

Ababneh, Yahya (2022) "Violability of parsing signs in the Point of Optimality Theory," *Journal of the Faculty of Arts (JFA)*: Vol. 82: Iss. 1, Article 14.
DOI: 10.21608/jarts.2022.95464.1176
Available at: https://jfa.cu.edu.eg/journal/vol82/iss1/14

This Original Study is brought to you for free and open access by Journal of the Faculty of Arts (JFA). It has been accepted for inclusion in Journal of the Faculty of Arts (JFA) by an authorized editor of Journal of the Faculty of Arts (JFA).

انتهاك العلامات الإعرابية في ضوء نظرية الأمثلية (*)

أ.د.آمنة صالح الزعبي
أستاذ بقسم اللغة العربية
كلية الآداب/الجامعة الهاشمية
الزرقاء – الأردن

أ.د. يحيى عبابنة
أستاذ في قسم اللغة العربية
كلية الآداب/ جامعة اليرموك
اربد – الأردن

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تناول مسألة مهمة من مسائل النحو في ضوء إحدى النظريات المهمة، وهي نظرية الأمثلية التي تعد امتداداً للنظرية التحويلية وتطويراً لها، وهذه القضية هي قضية الإعراب، وسيعالجها هذا البحث من منظور أحد أهم عناصرها، وهو عنصر الانتهاك. يهتم البحث بعدد من القضايا، وأهمها فقدان الحركات الإعرابية القصيرة من اللغة العربية، والعلامات الفرعية أيضاً، وتأثير هذا في القواعدية والأمثلية. والمنهج الذي اتَبعته هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي. ومن القضايا التي عالجها البحث معنى الأمثلية؛ لأنه معنى لم يشتهر كثيرا في الدراسات العربية، ووضح البحث معنى الانتهاك في نظرية الأمثلية والقيود التي تحكم اللغة العربية بالإضافة إلى مشكلة الدراسة، وقواعد الحركات الإعرابية والدراسات السابقة ومنهج الدراسة، وقضايا كثيرة تتعلق بفقدان الحركات الإعرابية.

وأما أهم النتائج التي وصل إليها البحث فهي أن مظاهر انتهاك أركان التركيب كان وارداً لأسباب تاريخية بالدرجة الأولى، فقد كانت اللغة العربية تسير في طريق تفكيك ظاهرة الإعراب والتخلص منها في أحدالخيارات التاريخية التي تعرضت لها أسوة بغيرها من اللغات السامية، وهو تخلص لم يكن يؤثر في بنية اللغة نفسها ولكنه انتهاك للقاعدة النحوية، فضلاً عن نتائج أخرى.

الكلمات المفتاحية: الإعراب، نظرية الأمثلية، انتهاك الإعراب، النظرية اللغوية الحديثة

(*)**مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٢) العدد (٢) يناير ٢٠٢٢.**

Violation of parsing signs in light of Optimality Theory

Abstract

This research aims at addressing an important issue of grammar in light of one of the important theories, i.e., the Optimality Theory which is an extension of the theory of transformation and development. This issue is concerned with parsing signs, which are handled by our research through one of their most important elements, the element of violation.

The research is concerned with a number of issues, the most important of which is the loss of short parsing vowels from the Arabic language, plus the sub-parsing signs , and the effect of this on grammar and optimality .

The study utilizes the descriptive analytic methodology. After the introduction, one of the issues that is discussed in this paper is the meaning of "optimality" which is not common in Arabic modern linguistics. The term "violation" in the optimality theory, was also clarified .

In addition to the restrictions upon Arabic language, the research problem, parsing signs, literature review, and other issues related to loss of the parsing signs in the Arabic language where also discussed.

The most prominent result of this study, among other results, is that the most important manifestations of "violation" of Arabic structures can be explained by historical reasons, similar to what occurred to other Semitic languages. The Arabic language was undergoing a disintegration and disposal of parsing, in the same manner as other Semitic languages. However, this disposal did not affect the linguistic structure itself, but it was a violation of the syntactical rule.

Keywords: Optimality Theory, Parsing's Violation, Modern Linguistics Theory

مدخل إلى الدراسة: معنى الأمثلية

لقد بدأ الغرب بتطبيق هذه النظرية على البعد الفنولوجي؛ لأنّ الغرب وبخاصة المهتمون بدراسة اللغة الإنجليزية يدركون تمام الإدراك أنّ اللغات الأوروبية ومنها الإنجليزية لغات حرة يمكنها أن تتطور بعد أن تنطبق عليها قوانين التطور اللغوي بصورة نهائية إجبارية، فلا تحتفظ اللغة بما نطلق عليه مصطلح الصيغ الاختيارية alternative forms في أغلب المستويات اللغوية، ما عدا المستوى الفنولوجي الذي تبدو فيه التغييرات ملحوظة بسبب سرعة أداء القوانين الفنولوجية، وأما المستوى الصوتي المجرد (الفونوتيكي) فتبدو تغييراته محدودة جداً أو معدومة في البيئة الاستعمالية الواحدة، ولا تظهر تغييرات المستوى التركيبي ظهوراً قويّاص في الواقع الاستعمالي المنظور، ولهذا كله فإنهم وجدوا أن المستوى الفنولوجي هو خير المستويات التي يمكن أن تبدو فيها آثار انتهاك القواعدية في التراكيب اللغوية.

وأما العربية فلا نعتقد بوجود حرية الحركة فيها على نطاق واسع، بل إنّ حريتها لا تتمثل بوضوح إلا في المستوى الصرفي المعرَّض للتغير والتبدُّل وفقاً لعمل قوانين التطوُّر الصرفي (وهي قوانين فنولوجية بالدرجة الأولى)، والخضوع للشرط الحضاري الذي يجد في المستوى الصرفي ميداناً فسيحاً لعمل قوانين التطور، ولَمَّا كانت طبيعة قوانين التطور في العربية قد اتخذت السمة الاختيارية بسبب يعود إلى أنّ العربية نفسها مقيّدة، فقد نشأت الصيغ الاختيارية أو البديلة في المستوى الصرفي للغة العربية، وهو أمر يزيده وضوحاً محاولة الصرفيين العرب إخضاع ها المستوى للقياس في أغلب فقراته.

مبادئ نظرية الأمثلية:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الكشف عن إمكانية انتهاك الأداءات اللغوية الحية أو خرقها لبعض بنود القواعدية الكلية Universal Grammar (UG) فالفرضيات الأساسية التي كانت متبناة عند اللسانيين قبل بزوغ نظرية الأمثلية

كانت تقول إنّ هذه القواعد العالمية الموجودة في كل اللغات الطبيعية عالمية ولا يمكن انتهاكها[١]، وهو ما يعمم على العربية؛ لأنها لغة إنسانية طبيعية.

علينا أولاً أن نعلم أن الأمثلية أو المصطلحات الأخرى كمصطلح الأفضلية لا تعني مسألة التفضيليى من حيث تداول الاستعمال اللغوي أو المفاضلة الذوقية بين الأداءات اللغوية، ولكنها مسألة عملية تتعلّق بدرجات التزام الاستعمالات اللغوية التي تتنافس ضمن شروط القواعدية، فالتركيب اللغوي الذي حقق شروط القواعدية أكثر مما حققه النمط المنافس هو أكثر انسجاماً مع القواعد، أو أنه أمثل من تركيب آخر، أو أنه لم ينتهك شروط القواعدية، أو أنه انتهك شروطاً أقل مما انتهكه أداء آخر، فيستحق الأول تدريجاً أعلى على سلّم الأمثلية[٢]. وتريد هذه الدراسة أن تقدّم عناصر نظرية الأمثلية لتوضح في أثنائها عنصر الانتهاك توضحاً مجملاً وبعدها سنفرد فقرة خاصة لتوضيح هذا العنصر، ولقد أقرّ علماء اللسانيات الذين اهتموا بمبدأ الأمثلية بالمبادئ الآتية:

١- العالمية University: وهو شرط التفتت إليه النظريات اللسانية الحديثة بما فيها اللللسانيات التحويلية، وتعني العالمية إمكانية تطبيق النظرية على اللغات الإنسانية الطبيعية كافة[٣].

٢- قابلية الانتهاك: Violability: وهو العنصر الذي ستقوم عليه هذه الدراسة.

٣- الترتيب Ranking، وبعض الباحثين يترجمها إلى (التراتبية): وتعني التزام التركيب أو النمط اللغوي بالقواعديةمن الأهم إلى المهم إلى الأقل أهمية، والنط الذي يهتم بالمخرج الأهم ومما بعده هو الذي يحتلُّ أعلى مراتب الأمثلية، أو ما يطلق عليه مصطلح المترشح الأمثل: Optimal Candidate.

٤- الشمولية Inclusiveness أي أن تكون النظرية قادرة على وصف الظاهرة اللغوية في أغلب أبعادها ووجوهها المختلفة.

٥- التوازي Parallelism يجب أن يحكم هذا المبدأ ترتيب القيود عند عرض التراكيب الكلامية وفقاً لجداول الأمثلية المعدَّة[٤].

وقد جاء في هذه النظرية التي أسسها برينس Prince وسمولينسكي Smolensky ومكارثي McCarthy في عام ١٩٩٥ أنها ستتعامل أصلاً مع قضايا المستوى الفنولوجي من أجل التخلي عن تلك الفرضية القائلة إنّ القواعد الكلية لا يمكن خرقها، كما أوردنا، ولكن تطبيقات النظرية توسَّعت بعد ذلك لتشتمل على المستوى التركيبي (النحوي) في دراسات جريمشاو Grimshaw ١٩٩٧، وأكيما ونيلمان Ackima & Neeleman ١٩٩٨، ثم جاء لجندري Legendre ٢٠٠٠، ، وليطبق النظرية في المجال الصرفي، وتابعه في هذا وندرليخ Wunderlich ٢٠٠١[٥].

وقد طبّق بعض الباحثين هذه النظرية على بعض اللهجات العربية، كما فعل بلال رخية عندما درس لهجة مدينة (معان) دراسة فنولوجية، ولم يبحث فيها المستوى النحوي[٦].

إنَّ أهم ما يميّز نظرية الأمثلية عن النظرية التوليدية التحويلية هو مبدأ "ثراء القاعدة Richness of the Base" فيما يسمى (بنية المدخل)، وكذلك (المولّد)، وهو المبدأ الذي ينصُّ على أنه لا يمكن فرض القيود عليهما، ولهذا، فإنَّ للمولّد قدرةً مطلقةً وغير نهائية على توليد قائمة من المترشّحات، أي: الصيغ اللغوية الممكنة والمقبولة والمنطقية لغوياً تخضع (للصحة اللغوية) لأيِّ مدخل معطى، "وهو الأداء المدخل" دون قيد أو شرط، وأما (المقوِّم EVAL) فهو المكوّن الذي يأخذ على عاتقه وظيفة تدريج الأداءات والمداخل حسب الملاءمة مع نسق القيود الكونية من أجل اختيار أنسبها[٧].

ونقدّم فيما يأتي مخططاً تفصيلياً لأهم بنود الأمثلية كما تراها النظرية:

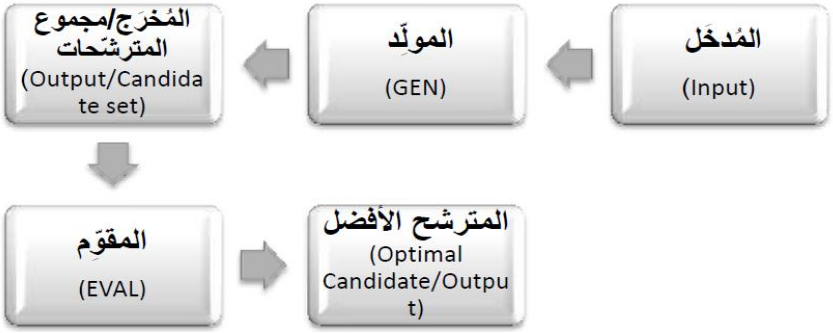

معنى الانتهاك في نظرية الأمثلية:

يعني مصطلح الانتهاك في دراستنا للقواعدية اللغوية ما عناه أصحاب نظرية الأمثلية بمصطلح Violability، وربما أمكننا القول إنّ الدلالة المعجمية لمصطلح الانتهاك يمكن أن تكشف عنه كشفاً يسيراً لما يرتبط به من معنى معجمي، إذ يذهب المعجم العربي إلى أنَّ النَّهْكَ هو التنقُّص، وانتهكته الحمى إذا انتقصت لحمه، والرجلُ المنهوك هو الذي بلغ منه المرَض(٨).

ولذا فقد جاء في تعريفه الاصطلاحي أنَّ قابلية القيود اللغوية للخرق تشكِّل أحد أهمِّ المرتكزات التي ارتكزت إليها نظرية الأمثلية Optimality Theory التي نرمز إليها اختصاراً بالرمز (OT) في توضيح الافتراق عن النموذج، وهو في الدراسات التي أجريت على اللغات الحرة يهتمّ بالاشتقاقات(٩)، ولكنّ تطويرنا لهذا الهدف يصل إلى حدّ التطبيق على البنى التركيبية في العربية، فلا بدَّ أنّ إحدى صور البنية التي تتيحها اللغة العربية في المستوى النحوي تلتزم بالأنموذج(١٠)، فيما نجد أنَّ الصيغ الأخرى المتاحة قد تكون خضعت للقانون التركيبي الاختياري؛ مما جعلها تنزاح عن الأنموذج المعتمد الذي نرى أنه الأنموذج القواعدي، فيما تصل النماذج الأخرى إلى الاستعمال نتيجة تدخُّل القوانين الاختيارية، فهي تنتهك القواعدية وتظل في حدود المقبولية الاستعمالية في اللغات المقيّدة كالعربية مثلاً(١١)، ولكنها في اللغات الحرة تتخذ السمة الإجبارية مما يجعل الصيغة القديمة خارج اللغة، وهذا

ما يمكن أن نطلق عليه لفظ (ليونة القيود)، وهو أمر شكّل انفصاماً عن التبعية للنظرية الفنولوجية التصريحية Scobie Radical Phonology وهي إحدى نظريات الاعتماد القيدي(١٢)، وقد كانت هذه النظرية تفترض جمود القيود وعدم قابليتها للانتهاك، وهو أمر ثبت أنه عكسي في المستوى الصرفي عن طريق وجود الصيغ الاختيارية التي كشف عن قوانينها وطبيعة عملها الاختياري في العربية، فضلاً عن أنَ المستوى التركيبي في اللغة العربية واللغات المقيّدة قيداً قوياً مثلها قد وصلت إلى وجود صيغتين تركيبيتين أو أكثر، وهو أمر يمكن أن نفسره على أنّ قوانين التطور التركيبي قد فعلت فعلها فيه، وأوصلت بعض صيغها التركيبية الاختيارية إلى إعطائنا القدرة على الحكم على ليونتها وقابليتها للانتهاك قبل أن يتوقف القيد عن قبول مبدأ عمل القوانين.

ولتوضيح هذا الأمر، فإننا سنضرب مثالاً قواعدياً وتفريعاً قريباً من القواعدية عليه، وهو ما جاء من تقعيد النحويين لبعض الأصناف المغلقة(١٣)، وهو الأداة (ما) النافية، إذ تفرض القواعدية أن تكون (ما) أداة غير عاملة، فإذا دخلت على جملة مكوّنة من المبتدأ والخبر، فهي لا تُحْدِثُ فيها أي أثر إعرابي كما تقول نظرية العامل، وهذا هو الأصل، ولكنّ أحد القوانين الاختيارية عمل فيها عملاً أدَّى إلى انتهاك هذه القاعدة التي كانت تتمتّع بالمرونة، فتفرّع استعمال آخر لم يُخرج التركيب عن المعنى العام، ولكنه أخرجه عن القواعدية، ففي قوله تعالى: "ما هذا بشراً" يوسف/٣١، يمكن الحكم على (ما) بأنها نافية، وهي أداة غير عاملة؛ لأنها غير مختصة، وهذا يعني أنَّ القاعدة تفترض الأداء (ما هذا بشرٌ) بالرفع، ولكنّ تدخل قانون (التوهم) هو ما دفع الحجازيين إلى قياس (ما) النافية على (ليس) لأنها بمعناها، فأعملوها عملها على الرغم من أنّ العلة بينهما متوهمة، ولكنها عملت انطلاقاً من هذا القانون غير الإلزامي، فأنتج صيغة اختيارية ولكنها صيغة جعلتنا نحكم على الأداء العربي بالمرونة التي أدَّت إلى انتهاك القاعدة.

ويمكن أنْ نقول في هذا الموضوع إنَّ عنصر قابلية الانتهاك في أي مستوى من المستويات التحليلية: الأصوات، والصرف والتركيب النحوي هو الذي يحدّد كيفية إدراج جداول الأمثلية؛ لأنه يقوم في النهاية بتحديد العنصر القواعدي المنتهك لبيان الفرق بينه وبين تلك التراكيب التي لم تتدخّل فيها قوانين اختيارية أخرى تؤدي إلى نشوء صيغ اختيارية أو بديلة Alternative Forms على المستوى التركيبي خاصة، وهو المستوى الذي لم يعمل على التطبيق عليه أصحاب النظرية.

قيود اللغة العربية:

القيد ليس عيباً من عيوب اللغة المقيدة، إذ يمكننا أن ننظر إليها من هذه الجهة على أنها محفوظة به، فمن منا لا يعرف أنّ بعض اللغات قد اندثرت بفعل توالي الأزمان عليها لولا القيد اللغوي؟

ونستطيع أن نقول إنّ اللغة العربية مقيّدة بالمستوى التركيبي للغة القرآن الكريم، ولولا هذا القيد فإنّه كان للعربية الفصحى أنْ تمضي في كل اتجاه حتى تتلاشى مع تعرُّضها لفعل قوانين التغيُّر اللغوي، لا سيما في ظروف معينة، ولكنّ هذا القيد أجبر اللغة على البقاء ضمن مستوى معين، فحافظت على كثير من الظواهر اللغوية في مستوياتها كافة، وعلى الأخص في مستواها النحوي التركيبي.

مشكلة الدراسة:

يميل بعض الدارسين إلى أنّ نظرية الأمثلية تنطبق من حيث شروط إجرائها على المستوى الفنولوجي، ولكننا نرى أنّ اللغة العربية بفضل تفعيل القيدين: المكاني والزماني، قد وقعت تحت تأثير عدد كبير من القوانين، بعضها يمكن أن يفضي إلى تغييرات تركيبية، زيادة على تلك التي أدَّت إلى تدريج صوتي في المستوى الصوتي المادي (الفونوتيكي) ارتكز إلى تطوّر في الصفات النطقية لمكوّنات النظام الصوتي العربي أدى إلى تغييرات فنولوجية

وظيفية ونشوء الصيغ البديلة، وما رافق هذه الصيغ من اهتمام الصرفيين العرب بوضع "قواعد" صرفية، وأما التغييرات التركيبية النحوية، فقد ذهب النحويون إلى دراستها تحت شرط إخضاعها للقواعد الكلية، ولكن القواعدية اكتنفت جزءاً يسيراً من صور التراكيب اللغوية العربية، فيما ظلَّ جزء كبير من هذه التراكيب خارج نطاق القواعدية، والسبب في ذلك يعود إلى أنّ هذا الجزء الكبير الخارج عن قواعد النحو، خرج عن بعض شروط القواعدية بسبب ما نعرضه من انتهاك هذه الشروط القواعدية، وهي شروط كثيرة، وجدنا أنَّ قسماً منها اقتصر على تغييرات حدثت بفعل القوانين التاريخية، وهي القوانين المتعلقة بظاهرة الإعراب وبخاصة العلامات الإعرابية الأصلية والفرعية، وإن كانت عامة في غير الحركات الإعرابية، وفيما يأتي مثال على وجودها خارج حدود ظاهرة الإعراب للتوضيح: ففي قول الرسول الكريم: "أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ قلنا: بلى"[١٤]، وفي رواية ثانية: أترضون ان تكونوا ربع أهل الجنة، قلنا: نعم"[١٥]، والمسألة تكمن في أن (بلى) تستعمل قواعدياً وفي مشهور اللغة في إجابة السؤال المنفي، كما في قوله تعالى: "ألست بربكم؟ قالوا بلى" الأعراف/١٧٢، وأما (نعم) فتستعمل في الإثبات[١٦]، فإذا طبقنا الأمثلية على هذا الحديث، فإننا سنجد الرواية الأولى (بلى) تقع في درجة أعلى على سلم الأمثلية، لأنها مناسبة للقاعدة، وأما الرواية (نعم) فتقع بعدها؛ لأنها انتهكت القاعدة، وإن كانت صحيحة الاستعمال؛ لأنها واردة ضمن فترة القيد اللغوي. ويمكن تمثيل ذلك في جداول الأمثلية بالجدول الآتي:

التركيب اللغوي	الأفضلية القواعدية			الأفضلية الاستعمالية
	الجوهرية	الشكلية		
	للتصديق/الإثبات	بعد الاستفهام الموجب	أداة جواب (نعم)	
١) أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ قلنا: نعم	✓	✓	✓	✓
٢) أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ قلنا: بلى	✓	✓	×	✓

أي: أن الرواية الثانية (بلى) جاءت بعد رواية نعم، لتخلفها في شرط واحد(١٧).

قاعدة الحركات الإعرابية:

تتميز الحركات الإعرابية بأنّها أكثر جزئيات النحو وضوحاً من حيث القواعد، حتى إنه يمكننا القول إنّ أغلب فقرات الدرس العربي (التعليمي) قد بنيت على مسألة الإعراب التي تكاد تكون مبنية بالكامل على الحركات الإعرابية الأصلية والفرعية، الظاهرة أو المقدّرة، هذا مع الأحذ بعين الاعتبار أن موضوع الحركات من أكثر موضوعات النحو عرضة للتحوّل بسبب تدخُّل قوانين التطور اللغوي المختلفة.

ولقد نظر النحويون العرب إلى الإعراب والحركات الإعرابية نظرة شمولية تمتاز بالاحترام، مما دفعهم إلى وضع أسس لكلِّ نمط تركيبيٍّ قائم على احترام الإعراب والالتزام به، وأما إذا أخلّ الأداء بهذا المظهر، فإنهم يبدءون رحلة دقيقة في البحث عن التحليلات القائمة على توجيه الأداء توجيهاً يلتزم بجزئيات القاعدة، ففي مكان اعتداد المستوى التركيبي بالأداء الاستعمالي؛ نرى أنهم يقلبون المعيار أحياناً ليشكِّل هذا القلب إجحافاً بحقِّ هذا المستوى لصالح

مستويات التحليل اللغوي، وأهمها عندهم مستوى التحليل النحوي، مما أضفى على الدرس النحوي العربي صفة "التحليلية" القائمة على تقدير القواعد أكثر من تقدير الأداء.

الدراسات السابقة:

هل التفتت الدراسات العربية إلى مسألة التدريج القائمة على الأمثلية؟ وهل يمكننا الحكم على أنّ الدرس العربي في نشأته الأولى كان يتميز بجرأة الطرح أكثر من الدرس اللغوي العربي الحديث؟ الحقيقة أنّ المنهج الوصفي في الدراسات اللغوية العربية لم يكن مقصِّراً في معالجة الحركات الإعرابية، فأغلب الشواهد التي وظّفها سيبويه في موضوع الإعراب كانت معنية بهذا الذي تطلق عليه النظرية اللغوية الحديثة المعروفة بنظرية الأمثلية Optimality Theory مصطلح الانتهاك Violability الذي يعني ضمن ما يعنيه التدريج التركيبي للتراكيب الاستعمالية وفق عدم انتهاك أحد الشروط.

والحقيقة أن سيبويه كان أوّل من اهتمَّ بمسألة التدريج، ويتبدّى هذا في أغلب مستويات الدرس عنده، فمثال هذا أنه درّج الأصوات العربية إلى ثلاث درجات: الأولى منها: الأصوات الفصيحة، وهي التي تكوّن النظام الصوتي العربي، وعدد مكوناتها تسعة وعشرون صوتاً صحيحاً، والثانية: هي: الأصوات المستحسنة، وعددها ستة أصوات، ومعيارها عنده هو أنها مما يرد في قراءة القرآن والشعر (أي: الفصاحة)، وأما الثالثة منها فهي الأصوات التي لا يقرأ بها القرآن ولا ينشد بها الشعر، وعددها ثمانية أصوات، أي أنّ مكونات النظام الصوتي العربي وصلت عنده إلى ثلاثة وأربعين صوتاً، وهو ما تابعه عليه ابن جني(١٨).

وأما في المجالات التركيبية فسنجد كثيراً من المصطلحات المستندة إلى التدريج الاستعمالي حتى في مجال الدراسات اللغوية القرآنية، وقد استند اللغويون إلى عدد كبير من المصطلحات القريبة مما نحن بصدده للحكم على

الأداءات اللغوية، مثل: الأكثر والكثير[١٩]، الأشهر والمشهور[٢٠]، والموجود[٢١]، والقليل والقليل جداً[٢٢]، والضعيف، وغيرها[٢٣].

ومع أن مصطلحات التدريج التي تفاضل بين الأداءات اللغوية كثيرة جداً، ومألوفة في الدراسات اللغوية العربية، ولكن لا يمكننا القول إنَّ (الأمثلية) موجودة على أنها نظرية لها حدودها وإجراءاتها في النحو العربي بالمفهوم الكامل الذي نجده في النظرية اللغوية الحديثة، ولكنّ ممارسات العلماء العرب وتحليلاتهم كانت لا تختلف في بعض جوانبها عن هذه الممارسات والإجراءات، وأما الدراسات المتأخّرة، فقد نحت إلى منحى آخر في طرح المسألة، وهي تستند في هذا الطرح إلى أمرين: الأول منهما هو إفراغ الدراسة اللغوية العربية من المنهج الوصفي، واللجوء إلى المنهج التعليمي Pedagogical Method، والثانية هي النظر إلى مسألة انتهاك الأمثلية القواعدية على أنها مخالفات للغة وليس للقاعدة الموضوعة في الدرس اللغوي نفسه.

وأمَّا الدراسات الحديثة التي ارتأت أن تنظّر للأمثلية (الأفضلية)، فقد كانت منصبَّة على الدراسات الفنولوجية الغربية، وإن كان John McCarthy قدّم في دراسته المختصرة[٢٤] حلولاً واقتراحات حول مجال تطبيق نظرية الأمثلية، فرأى أنها تنطبق تماماً على مجال الاشتقاق والفنولوجيا في اللغة الإنجليزية، ولكنه اقترح أن تكون موضوعاً للنظر في مجال المعجم والتعليم والنحو أيضاً[٢٥].

وأما الدراسات العربية الحديثة، فأعتقد أنها تجنّبت المسألة في الدرس النحوي خاصة، وجلّ ما قدّمه أحمد الطيبي في كتابه "في اللسانيات المعاصرة، الاقتصاد الصرفي ونظرية المفاضلة" هو السير ضمن الأطر التي وضعها الغربيون لنظرية الأمثلية في المستوى الفنولوجي Phonological Level، ولكن علينا أن نقول إنه انتهج نهجاً جديداً في دراسة الظاهرة الصرفية Morphological Phenomenon، وأما الدراسة التي تستند إلى المستوى

التركيبي للغة العربية Structural Level، فإننا ننتظر الكثير من الدراسات عليها لما لها من أهمية في تفسير الظاهرة النحوية التركيبية للغة العربية.

في منهج الدراسة:

تَتَّبِعُ هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method الذي يقوم على جمع مادة الدراسة من الشواهد الحية دون اللجوء إلى الأمثلة التعليمية التي تتصف بالقواعدية الصارمة، وبعد تصنيفها يمكن أن نفيد أيضاً من معطيات المنهج التاريخي Historical Method؛ لأنّ اللغة لا تكون ثابتة، وفي حالة اللغة العربية، فإنّ افتراض لحظة الثبات أمر لا يمكن أن يستمر؛ لأنه لا بد من أن تتحرك اللغة حتى تفقد بعض شروط القواعدية. وبعد هذا التصنيف، فقد وجدنا ان انتهاك القواعدية من جهة مظهر الإعراب يتركّز في المظاهر الآتية:

١- ضياع الحركات الإعرابية ٢- ضياع إعراب جزم المضارع الناقص
٣- التخلُّص من علامات الإعراب الفرعية ٤- إعراب الأسماء الخمسة
٥- ثبات علامات الإعراب الفرعية على وجه واحد ٦- إعراب الأفعال الخمسة
٧- انتهاك الإعراب واختلال البنية المقطعية للكلمة العربية

وفيما يأتي تفصيل لهذه المظاهر التي اعتمدنا في الحكم على انتهاكها القواعد النحوية على الشواهد الحية الواردة عن العرب: شعراً ونثراً.

وأما عن كيفية الكشف عن الانتهاك الذي يُعَدُّ واحداً من عناصر نظرية الأمثلية، فإنّه يمكن أن يقال إنَّه يتحصّل عن الطريقة نفسها التي نكشف فيها عن الأمثلية، فإنَّ إثبات أنّ النمط التركيبي يتمتع بالأمثلية القواعدية، هو ما يثبت تماماً أنّ الصيغة التركيبية البديلة Alternative Structural Form قد فقدت أحد الشروط القواعدية، إن حدث وفقدت هذا الشرط، إلا إذا كانت الصيغة التركيبية البديلة قد اتخذت القواعدية الكافية للحكم عليها بعدم

الانتهاك، وهو أمر قد يبدو قليلاً في اللغة العربية؛ لأنَّ ما يتعلّق بانتهاك الحركات الإعرابية والعلامات الإعرابية قليل في لغتنا.

١- ضياع الحركات الإعرابية:

بما أنَّ النحويين العرب قد طرحوا وجهة نظر في الإعراب ترى أنّ أهم مقوماته وهو الحركة الإعرابية (شرف) اتّسمت به اللغة العربية، فإنّ هذا قد فرض عليهم احتراماً كبيراً لهذا المظهر، وتجلّى هذا الاحترام بأن يتجنبوا القول إنّه يمكن الإطاحة به من الأداء اللغوي، وبخاصة أنّهم نظروا إلى اللغة العربية نظرة ترى أنّ العربية لغة أفضل من غيرها من اللغات، انطلاقاً من أنها لغة معربة دون غيرها من اللغات، وهو اعتقاد ناشئ عن عدم الاطلاع على تاريخ اللغات عامة واللغات التي تسمى السامية خاصة[٢٦]، ولأسباب تنطلق من أنّ اللغة العربية لغة تتمتع بالثبات في مظاهرها المختلفة.

ولهذا فإنهم عندما يواجهون ما يمكن أن تُنْتَهَكَ فيه الحركات الإعرابية أو علامات الإعراب الأخرى، يقومون بتأويل المظهر الذي يرد فيه هذا الانتهاك، وبخاصة إذا كان في نصٍّ يتمتع بالتقدير كالقرآن لكريم بالدرجة الأولى، وبعض الأشعار القديمة بالدرجة الثانية، وأما إذا كانَ الأمر يتعلّق ببعض صور الأداء كالقراءات القرآنية "الصحيحة والشاذة"، وكثير من الشواهد الشعرية والحديث النبوي، فإنّ الخيار ينفتح أمامهم لتبنّي عدة مواقف، فهم يدرجون الأداءات من الكثير والأكثر، الى اللحن، مروراً بالشهير والقليل والنادر والشاذ والغلط والرديء، وغيرها من المصطلحات كما مر معنا[٢٧].

إنَّ ضياع الحركات الإعرابية من الكلام العربي في مستواه الفصيح يُحْمَلُ على الأرجح على توجُّه تاريخي للغة، فاللغات السامية كلها كانت معربة وفقاً للرأي المرجّح عند العلماء التاريخيين وعلماء المنهج المقارن، أي أنّ اللغة السامية الأم proto Semitic كانت معربة، وقد ورثت اللغات السامية عن هذه الأم التي لا نستطيع تحديدها -إلا بعد أن نختلف- هذا المظهر الذي يمكن

القول إنه تغيُّر حركات الأواخر المسببة عن الإعراب، وهو وفقاً لآراء النحويين العرب ناتج عن تغيُّر العوامل الداخلة على النمط(٢٨).

والحقيقة أنّ بعض أشكال فقدان الحركات الإعرابية يمكن أن يكون مقصوداً لأداء معنى من المعاني التي نفيدها من التفسير النصي ويمكن التمثيل على هذا بقول امرئ القيس المشهور:

فاليوم أشربْ غيرَ مستحقب إثماً من الله ولا واغلِ(٢٩)

بتسكين الفعل المضارع (أشرب) دون جازم أو عامل سبَّبَ له الجزم، وهو ما عدّه النحويون على هذه الرواية من الشاذّ، ويمكن أن نقول إنّ تسكين الفعل المضارع في هذه الحالة هو ما يمكن أن يحمل دلالة جديدة، وإنَّ هذا من التفسير النصي، وأما التفسير التاريخي، فهو الذي يتبنّى وجهة النظر التاريخية التي تذهب إلى أنّ العربية كغيرها من اللغات السامية كانت تتجه إلى التخلُّص من هذا المظهر اللغوي، واحتفظت ببعض المظاهر عليه، كهذا البيت الذي لا يمكن أن نحمله على الضرورة الشعرية بسبب وجود نظائر له من سعة الكلام، كما في قوله تعالى: "وبعولتُهنّ أحقُّ بردِّهنَّ" البقرة/٢٣٨، إذ قرأ أبو عمرو بن العلاء: وبعولتْهنّ، بالتسكين، وهي كلمة معربة لا حظَّ لها في المبنيات، وأمام احترام الحركة الإعرابية، فقد ذكر بعض العلماء أنها اختلاس الكسرة وليست إسكاناً بلا مسوّغ، وذكروا أنها لغة تميم، وذكر آخرون أنها إسكان صريح.

وسواء كانت إسكاناً أم اختلاساً فإنها نمط لغوي وارد عن أصحاب اللغة، ولا داعي فيما أرى أن توجَّه القراءة على هذا طالما أن المظهر هذا وارد في استعمال القرآن الكريم في مواضع أخرى، كما في قوله تعالى: "فتوبوا إلى بارئِكم" البقرة/٥٤، فقد ذهب النحويون إلى أنّ أبا عمرو أجرى المنفصل من كلمتين مجرى المتّصل من كلمة عندما قرأ: بارئْكم بسكون حرف الإعراب (الهمزة)، فإنّه يجوز تسكين نحو (إبِل) فيقال: إبْل(٣٠)، وهو توجيه لا يستند إلى واقع لغوي، فهذا التنظير يحيل إلى مبني، وذاك إلى معرب ويطيح بالحركة الإعرابية.

إلى بارئكم > إلى بارئْكم

>ilā bāri>kum < >ilā bāri>ikum

الأصل المجرور التخلُّص من الكسرة بالتسكين

فهذه الحالة هي حالة إعرابية؛ لأنَّ (بارئكم) مجرورة بحرف الجرّ، ولكن النحويين عندما قالوا إنّ القارئ (أو اللغة) قد أجروا المنفصل من كلمتين (إلى/بارئكم) مجرى المتصل من كلمة واحدة (إبِل)، فأجروها مجراها:

إبِل > إبْل

>ibil < >ibl

ولا وجه لهذا التنظير الاستعمالي؛ لأنّ الحالتين مختلفتان.

ولا يتوقّف الأمر عند هذين المثالين، بل ورد في قوله تعالى: "وتَصِفُ ألسنتُهم الكَذِب أنَّ لهم الحسنى" النمل/٦٢، فقد قرأ الحسن ومجاهد: ألسنتْهم الكذب، بتسكين التاء[٣١]، وهي مرفوعة على الفاعلية فقط، وقد كان توجيه النحويين لهذه المواضع على أنها من التباين اللهجي؛ لأنها لهجة تميم مختلفاً عن توجيههم (فاليومَ أشرب)، لأنهم وجدوا مسوّغاً للقول إن ما ورد في شعر امرئ القيس وغيره هو من الضرورة الشعرية، ولا موضع للضرورة في القرآن الكريم، وهو توجيه يعاني من الازدواج، ويفتقر إلى الصفة التعميمية التي تتطلبها القاعدة، ولهذا يمكن التماس هذا الأمر في المنهج التاريخي، فهو يمثِّل اتجاهاً من اتجاهات اللغة نحو التخلُّص من حركات الأواخر والانتقال من الحركات الإعرابية إلى الحالة الإعرابية كما فعلت بعض اللغات السامية كالعبرية والسريانية على سبيل المثال، فالعبرية تخلّصت منه نهائياً إلا من بعض المتحجرات الإعرابية النادرة، فيما تخّلّصت منه السريانية نهائياً، ويبدو أن العربية قد بدأت بالتخلُّص التدريجي منه لولا نزول القرآن معرباً قبل أن تكون اللغة قد نحّته جانباً.

وهذا المظهر لم يكن يسير التردُّد أو خاصّاً بلغة المستوى الشعري كما رأينا في الآية السابقة، وربما حمل النحويون بعض الأداءات الخاصة بهذا المظهر التاريخي على ما أطلقوا عليه مصطلح تغيير الإعراب؛ لأنهم لم يحسّوا بإلغائه نتيجة التركيز على البيئة الصوتية، وقد جاء هذا في حديث النحويين عن قراءة جاءت في قوله تعالى: "وإذ قلنا للملائكةِ اسجدوا" البقرة/٣١، وهي قراءة أبي جعفر بن القعقاع المدني، فقد قرأ "للملائكةُ" وفقاً لما روِيَ عنه، والأرجح أنه لم يرفع، ولكنه أسقط الحركة الإعرابية (الكسرة) عن (الملائكة)، فتحكّم السياق الصوتي للكلمة بحركة الآخر؛ لأنَّ ما بعدها مضموم البنية (اُسجدوا)، فظنّ من سمع القراءة أنه ضمّها أو رفعها، وهو أمرٌ دفع نحوياً بحجم أبي حيان الأندلسي إلى القول إنه غيّر حركة الجرّ (الكسرة) إلى ضمّةٍ إتباعاً لحركة الجيم، وذكر أنها لغةٌ لأزد شنوءة، واندفع عدد من النحويين إلى تغليطها؛ لأنه لا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية لصالح حركة البناء[٣٢].

والحقيقة أنّ الأمر لا علاقة له بالإتباع أو الناحية الصوتية، بل إنه أمر إعرابي تاريخي يتعلّق بالظاهرة الإعرابية وميل العربية الذي لم يكن إلزامياً إلى التخلّص من حركات الأواخر، وقد حدث هذا الأمر وفقاً للمخطط الصوتي الآتي:

lilmalā>ikat* sğudū < lilmalā>ikati sğudū < lilmalā>ikatu sğudū

الأصل القواعدي ضياع حركة الكسر

توهم حركة الضم بتأثير السياق

فالخطوة الأولى في هذا المخطط تمثّل الأصل القواعدي الذي يلتزم بالقواعدية، فالملائكة مجرورة بحرف الجرّ، وأثر الكسرة فيها واضح، ولكنّ السياق الإعرابي اختلف في الخطوة الثانية، فقد فقدت الكلمة الإعراب ولجأت إلى تسكين الآخر، ولما كان السياق الصوتي للفصحى لا يتقبّل التقاء الساكن مع الساكن (ts) فقد أثر السياق الصوتي في اعتقاد النحويين بوجود الضمة.

والحقيقة أنَّ رفض النحويين لمسألة التخلُّص من الإعراب في اللغة العربية هو الذي دفع بهم إلى أحد تفريعات قاعدة جزم الفعل المضارع الناقص، فالقاعدة تنصُّ على أنَّ هذا النوع من الأفعال يجزم لحذف حرف العلة بتعبير القواعدية، ونحن ههنا لا نبتغي مناقشة مسألة حذف هذا الحرف أو تقصيره مثلاً، ولكننا نجد بعض الشواهد التي اعتقد النحاة أنها جزم بعلامتين: حذف حرف العلة والسكون، كالذي نجده في قوله تعالى: "ألم تَرَ إلى الذين يزكُّون أنفسهم" النساء/٤٩، فقد جاءت قراءة الجمهور موافقة لقواعدية اللغة العربية، ولكن أبا عبد الرحمن السلمي قرأ: ألم تَرْ، فكأنه جزم بحذف حرف العلة كما تقول القاعدة، وتسكين عين الفعل أيضاً، وهو أمر وارد في مثل هذا الموضع في قراءة السلمي أيضاً لقوله تعالى: "ألم تر كيف فعل ربُّك بأصحاب الفيل"، ولكن النحويين ذهبوا إلى أنّ هذا من لغة تميم(٣٣)، وهو أمر يمكن أن يفيدنا في أنَّ لهجة تميم كانت تميل إلى التخلُّص من حركات الأواخر.

وقد جاء في الشعر أمثلة أخرى تمكننا من اعتماد هذا المظهر صيغة اختيارية أو بديلة، إذا جاء في شعر لبيد بن ربيعة العامري قوله:

ترَّاكُ أمكنةٍ إذا لم أرْضَها أو يرتبطْ بعض النفوسِ حمامها(٣٤)

فسكّن المضارع (يرتبط) دون جازم أو مسوّغٍ آخر للجزم.

ومثله قول جرير:

سيروا بني العمِّ فالأهواز منزلكم ونهرُ تِيرى فلا تعرفْكم العرب(٣٥)

فجزم (تعرفكم) دون مسوّغ أيضاً، وهو ما يمكننا حمله على بدايات سير العربية في ترك مظهر الإعراب.

وسنعرض فيما يأتي موقع الأنموذج الأصلي والمثال الاستعمالي بما اصطلح عليه أصحاب نظرية الأمثلية من رموز(٣٦).

النمط	حركته القواعدية	حركته الحالية	موافقة للإعراب	حالته الأمثلية
أ- فاليوم أشربُ (بالضمة) ب- اليوم أشربْ (بالتسكين)	الضمة ✓ ×	✓ ×	✓ ×	✓ ×
أ- إلى بارِئِكم (بالكسرة) ب- إلى بارئْكم	الكسرة ✓ ×	✓ ×	✓ ×	✓ ×
أ- وبعولتُهُنَّ (بالضمة) ب- وبعولَتْهنَّ	الضمة ✓ ×	✓ ×	✓ ×	✓ ×
أ- للملائكةِ اسجدوا (بالكسرة) ب- للملائكةْ اسجدوا	الكسرة ✓ ×	✓ ×	✓ ×	✓ ×

ويبين هذا الجدول المقارنة في سلم الأمثلية بين الأنموذج القواعدي والاستعمال الخارج عنه فيما يخص **الحركة الإعرابية**، وليس بالضرورة درجة المقبولية، فالنمطان يحققان المقبولية الاستعمالية، ولكن النمط الأول نمط يحقق الدرجة الكاملة على سلم الأمثلية، وكذلك الحال في جميع الأمثلة التي فقدت الحركة الإعرابية في اللغة العربية، فقد فقدت شرطاً من شروط القواعدية، وهو الحركة الإعرابية التي تقتضيها موقعية النمط التركيبي، وهذا يعني انتهاكاً لما عليه اللغة التي اتخذها النحويون معياراً للأمثلية.

ومما يمكن أن نمثّل علية من الالتزام بالقواعدية أو عدم الالتزام بها ما جاء في حركة الناقص في بعض أحواله الاشتقاقية فهو يتعرض لحذف آخره إذا كان مضارعاً مجزوماً، مثلما أنه يتعرّض لهذا الحذف إذا كانَ أمراً، فنحن نقول عندما نلتزم بالقواعدية: لم يشترِ، واشترِ، ولكنّ هذه القواعدية لا تلزم الأداء اللغوي، بل قد تأتي مخلفة لما عليه هذه القواعدية، ومنه ما جاء في قول الشاعر:

ومن يَتَّقْ فإنَّ الله معه ورزق الله مؤتابٌ وغادي(٣٧)

فقال: يتّق، والقواعدية تقتضي وجود الكسرة في عُرف القدماء والمحدثين.

والأمر لا يتوقف على الإعراب بل يصل إلى البناء، كما في قول الراجز العذافر الكندي:

قالت سُلَيمى اشترْ لنا سويقا(٣٨)

ويمكن أن يتبع هذا المظهر التركيبي ما يمكن أن نسميه ضياع إعراب الفعل المضارع الناقص، فإعرابه لا يكون بالحركات، بل ترى القواعدية أنه يكوون بحذف حرف العلة، فيما نرى في هذه الدراسة أنه تقصير لصوت العلة، ومع ذلك فإنّ انتهاك قواعديته أمر وارد في الأداءات التي وصلت إلينا على النحو الآتي(٣٩):

النمط	حركته القواعدية	حالة حركته الحالية	موافقة للإعراب	حالته الأمثلية
أ- ومن يتَّقِ ب- ومن يتَّقْ	✓ ×	✓ ×	✓ ×	✓ ×
أ- اشترِ ب- اشترْ	✓ ×	ا✓ ×	✓ ×	✓ ×

٢- ضياع إعراب جزم المضارع الناقص:

نحن نعرف خصوصية أعراب الفعل المضارع الناقص، فهو التخلّص من جزء من المكوّن الأخير الذي أطلق عليه اسم (حرف العلة)، ونحن لا نعتقد إلا أن القدماء قد نظروا إلى الصورة الكتابية التي لا تميّز بين العلل والصوامت في مثل هذا السياق، ولكننا لا ننظر إليها سوى على أنها حركات طويلة تتعرّض للتقصير نتيجة أمور صوتية بالدرجة الأولى، وهي أمور تتعلّق بالنظام المقطعي للغة العربية.

ولكنّ الشواهد المسجّلة لا تقبل أحيانا الانصياع للقاعدة تالمذكورة، بل تتجاوز عنها ليظل الفعل المضارع الناقص على الحالة التامّة التي كان عليهما قبل حلوله في حالة الجزم التي حلّ فيها بفعل العوامل الجازمة وفقاً للقاعدة النحوية.

ومن أمثلة ذلك شواهد قد عدّها بعض النحويين من الضرائر الشعرية، ولا ننظر إليها على أنها كذلك؛ لأننا نجد منها ما هو من غير الشواهد الشعرية، بل هي أداءات مشتركة بين مستويي لغة الشعر ولغة السعة. ومن هذه الشواهد الشعرية قول الشاعر:

ألم يأتيكَ والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد(٤٠)

وهو شاهد جاء به النحويون نظيراً استعمالياً لقراءة الحسن البصري التي أوردوها في قوله تعالى: "من كان يريد الحياة الدنيا وزينتَها نوَفِّ لهم أعمالهم فيها" هود/١٥، فقد قرأها نوفي، بإثبات الياء، وهي صيغة بديلة أو اختيارية، ووصفت بأنها لغة لبعض العرب(٤١).

ومهما يكن من امر هذه القراءة أو التنظبر لها بهذا الوجه الاستعمالي أو ذاك، فإنها مؤشّر على ضياع الإعراب من بعض الأداءات اللغوية في بعض البيئات اللغوية، مما يعني في النهاية أنَّ العربية كانت تتَّجه إلى تضييع هذا المظهر أسوة بغيرها من أخواتها الساميات، وليس الأمر أمراً يتعلّق بالضرورة أو خصوصية لغة الأداء الشعري، وهو أمر يمكن المراوحة فيه بين إثبات الحركة أو حذفها، فالإثبات انتهاك للقاعدة ينبئ عن تطور ما، والحذف انصياع للقواعدية التي لم تتخلَّ عن مظهر الإعراب إلا في بعض الأداءات، بدليل أنّ بعض الشواهد جمع بين الأمرين، نحو البيت المنسوب إلى أبي عمرو بن العلاء، ويقول فيه:

هجوتَ زبّانَ ثم جئتَ معتذراً من هجوِ زبَّانَ لم تهجو ولم تدع(٤٢)

فقد قال: لم تهجو بإثبات الواو، وتفترض القاعدة تقصيرها (حذفها بتعبير القاعدة)، وقال: تدعِ وحذف العلة أو قصرها، وهو شاهد يعضِّدُ ما جاء في قوله تعالى: "ولا تقفُ ما ليس لك به علم" الإسراء/٣٦، إذ قرأ زيد بن علي رضي الله عنه: ولا تقفو[٤٣]، بالواو، وظاهر الأمر أنه لم يُعْمِلْ (لا) الناهية، كما لم يعمل (لم) الجازمة في البيت، ويمكن أن نستعمل الآية في نفي الضرورة عن بيت أبي عمرو بن العلاء؛ لأن الأمر لو كان من الضرورة، فإنه لن يجد سبيلاً إلى لغة السعة.

وقد ظهر اضطراب التوجيه عند بعض النحويين في قوله: وهو لغة عند بعض العرب وضرورة عند غيرهم[٤٤]، والأمر لا يحكم عليه بهذه البساطة، بل يمكن القول فيه إنه يمثّل مرحلة كانت اللغة فيها تتجه إلى التخلّي عن مظهر الإعرب والحركات لصالح الحالات الإعرابية.

النمط	حركته القواعدية	حركته الحالية	موافقة للإعراب	حالته الأمثلية
ألم يأتيك	حذف حرف العلة	بقاؤها في التركيب	غير موافق	غير قواعدي
لم تهجو	حذف حرف العلة	بقاؤها في التركيب	غير موافق	غير قواعدي
ولا تَقْفو (قراءة زيد)	حذف حرف العلة	بقاؤها في التركيب	غير موافق	غير قواعدي

٣- التخلُّص من علامات الإعراب الفرعية:

نعني بها هنا علامات إعراب الأفعال الخمسة والسماء الخمسة والمثنى واجمع المذكّر السالم، ولها قواعد مخصوص تفترض القواعدية أنه لا يمكن التخلُّص منها، ومع هذه القاعدة الصارمة، فإنّ الأداء اللغوي الحر لا يخضع بالضرورة لها.

ومن الأمثلة على ذلك: انتهاك الحركة الإعرابية ودلالتها النحوية، ولكنها هذه المرة تعنى بحذفها أو التخلّص منها، ومثالها قول الشاعر:

أبيت أسري وتبيتي تدلكـي وجهك بالعنبر والمسك الذكي[٤٥]

فقد انتهك هذا الأداء قاعدة من القواعد التي تخصُّ إعراب الأفعال الخمسة، وهي قاعد حالة الرفع المنطبقة عليها، فالقاعدة تقتضي من الشاعر أن يقول: وتبيتين تدلكين؛ لأنهما فعلان مرفوعان لعدم وجود مقتضيات النصب أو الجزم، ولكنه حذفهما من الشاهد؛ لأنّ اللغة تغيّرت في هذا الأداء ولم تعد تهتمُّ بالحركات الإعرابية، فقد أصبح التركيب مؤدّياً إلى التواصل وهذا حسبه من وجهة نظر الأداء لا من وجهة نظر القاعدة، ومن أجل هذا فهو محمول قواعدياً على أشكال الشذوذ النحوي.

وليس الأمر مرتبطاً بالضرورة الشعرية، لأنه وارد في لغة سعة الكلام، كما في قوله تعالى: "يا أهل الكتابِ لِمَ تُلبسون الحقَّ بالباطلِ وتكتمونَ الحقَّ وأنتم تعلمونَ" آل عمران/٧١. فقد قرأ عبيد بن عمير: "لِمَ تلبسوا وتكتموا"بحذف النون فيهما، وقيل: هو جزمٌ، وهو لا وجه له سوى ما ذهب إليه قلة من النحويين في إلحاق (لمَ) بـ(لمْ)في عمل الجزم[٤٦]، ومهما يكن من أمره فإنّ وروده في سعة الكلام ينفي عنه صفة الضرورة التي تخصُّ لغة الشعر.

النمط	حركته القواعدية	حركته الحالية	موافقة الإعراب	حالته الأمثلية
وتبيتي تدلكي	ثبوت النون	حذف النون	غير موافق	غير قواعدي
لِمَ تلبسوا	لِمَ تُلْبِسونَ	حذف النون	غير موافق	غير قواعدي

٣- إعراب الأسماء الخمسة:

تعرب الأسماء الخمسة بعلامات الإعراب الفرعية وفقاً لتسمية النحويين، وهي أسماء مخصوصة نصوا على أنه ستة أسماء: أبو وأخو وحمو وذو وفو وهنو، وقد تخلّصوا من الاسم السادس؛ لوجود ما يمنع من ذكره من جهة الحرام اللغوي taboo لأنه اسم لما يستقبح ذِكره.

وهذه الأسماء تعرب رفعاً بالواو المدية ونصباً بالألف وجرّاً بالياء المدية، وهذه هي القاعدة المتحكّمة بإعرابها، ولكنّ اللغة أوسع من أن تشتمل عليها القواعدية، ولهذا فقد سمحت الدراسات النحوية العربية بورود بعض الشواهد التي تنقضها، كما في قول الراجز:

إنّ أباها وأبا أباها(٤٧)

والاستحقاق القواعدي أن يرد هذا الشاهد بجرّ (أباها) الأخيرة بالياء المدية، وأن يقول: وأبا أبيها، ولكنه لم يفعل ذلك، وهو أمر يمكن أن نجده في المروي عن العرب، فهم يقولون: هذا أباك ورأيت أباك ومررت بأباك، بالألف في سائر مواقعه الإعرابية، وهو أمر شبيه إلى حدٍّ ما بما هو وارد في العربية الحديثة في بعض لهجاتنا المحكية، فهم يقولونها بالواو المدية: هذا أبوك ورأيت أبوك ومررت بأبوك مع شيء من التصرف في الكلمة الأولى من التركيب.

النمط	حركته القواعدية	حركته الحالية	موافقة للإعراب	حالته الأمثلية
إن أباها وأبا **أباها**	الجر بالياء	الألف	غير موافق	غير قواعدي

وفي مقابل هذا التطور اللغوي، فإننا نجد أنّ اللغة قد اتّجهت إلى التخلُّص من العلامات الفرعية في إعراب الأسماء الخمسة، وأعربتها بالعلامات الفرعية، وسجّلت عليها بعض الشواهد نحو:

بأَبِهِ اقْتدى عَدِيٌّ في الكرم ومن يُشابه أَبَهُ فما ظلم(٤٨)

وقد ذهب النحاة إلى أنَّ هذه اللغة نادرة(٤٩). كما أوردوا عليها قول الشاعر:

سوى أَبِكَ الأعلى وأنَّ محمداً علا كلَّ عالٍ يا ابن عمِّ محمَّدِ

ومهما يكن من أمر ندرة هذه اللغة فإنها صيغة اختيارية واردة عن العرب وعمّن يحتجُّ بكلامه، وهو توجُّه توقّف عند حدود الاختيارية ولم يصل إلى حدِّ الإلزامية.

النمط	حركته القواعدية	حركته الحالية	موافقة للإعراب	حالته الأمثلية
بأبه اقتدى	الياء المديه الفرعية	الكسرة الأصلية	غير موافق	غير قواعدي
ومن يشابه أبَهُ	الألف المدية الفرعية	الفتحة الأصلية	غير موافق	غير قواعدي
سوى أبِك الأعلى	الياء المدية الفرعية	الكسرة الأصليه	غير موافق	غير قواعدي

٣- ثبات العلامات الإعرابية الفرعية على وضع واحد

وهو نوع من الأنواع التي تنتمي إلى سيادة الحالة الإعرابية الواحدة، وفيه تتحول العلامة الإعرابية من علامة دالة على معنى تركيبي إلى حركة بنائية تغدو فيها جزءاً من بنية الكلمة، فلا تعود متأثرة بالعوامل اللفظية أو غيرها مما تفرضه القواعدية.

ما الذي نعنيه بسيادة الحالة الإعرابية الواحدة؟ من المؤكّد أننا لن نناقش إبراهيم أنيس رحمه الله في تلك المقولة المرسلة التي أطلقها في كتابه "من أسرار اللغة" عندما أدهش القارئ بالحديث عن قصة الإعراب وقال عبارته الشهيرة: قصة الإعراب ما أروعها قصة، لقد استمدّت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثمَّ حيكت وتمّ نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأوّل الهجري أو أوائل القرن الثاني على يدِ قوم من صُنّاع الكلام نشأوا معظم حياتهم في البيئة العراقية"(٥٠)، فلقد أطلقها ليقيس مستويين لغويين مختلفين ويقارن بينهما: المستوى العامي في اللهجات الحديثة، والمستوى

الفصيح، على الرغم من أنه يدرك تمام الإدراك أن المستوى النحوي مختلف بين المستويين، علماً بأنّ هذا الأداء كان نتيجة لتبني المرحوم إبراهيم أنيس للفكر اللغوي التركيبي الذي انتشر على يده في النحو العربي.

ولكننا سننطلق من الأفكار التاريخية التي ترى في الإعراب مظهراً أصيلاً من مظاهر الأصالة في اللغة العربية، واللغات السامية الأخرى التي ظلّ بعضها معرباً، ومات محتفظاً بالإعراب، كاللغتين: الأكادية والأوغاريتية، أو تلك اللغات التي احتفظت ببعض مظاهر الإعراب القليلة، ولكنها تطوّرت إلى ما يشبه انتهاء الإعراب منها كالإثيوبية الجعزية، التي ظل فيها الإعراب ظاهراً دالاً على بعض المعاني النحوية التركيبية، واللغة العبرية بدرجة أقل، فقد احتفظت ببعض المتحجّرات الإعرابية التي تشير إلى أنها كانت ذات يوم معربة كأختها (الأوغاريتية) من مجموعة اللهجات الكنعانية، وهذه المتجرات أمارات نستهدي بها إلى أصالة الظاهرة التي ظلّت ظاهرة مسيطرة في اللغة العربية؛ لأنّ قوانين التطور اللغوي لم تعمل بها بالسرعة التي عملت فيها في اللهجات الأخرى.

ومهما يكن من أمر، فقد تمثّل التخلُّص من الإعراب في مظهرين: المظهر الأول هو التخّلص من الحركات الإعرابية، وقد تحدّثنا عنه سابقاً، والمظهر الثاني هو سيادة الحركة الإعرابية الواحدة في المواقع الإعرابية سابقاً وهو هذا المظهر الذي نتحدَّث عنه في هذا المقام.

ونعني بسيادة الحالة الإعرابية الواحدة أنّ الحركة الإعرابية تتوقف عند شكل واحد، فلا تعود دالة على المعاني التركيبية أو النحوية، بل تتحوّل الحركة الإعرابية إلى حالة من الثبات وعدم قابلية التغير مهما كان موقعها من التركيب الجملي، وبتعبير النحويين: "مهما تغيرت العوامل الداخلة عليها".

ولعل هذا الأمر شديد الظهور في العلامات الفرعية؛ لأنها تكون قد تحوّلت إلى جزء من بنية الكلمة ولا تعود دالة على الرفع أو الجر أو النصب أو الجزم مثلاً، بل يتركّز إعرابها على الحالات الإعرابية بعيداً عن الحركات

التي تمسّكَ النحويون بها من منطلق الإعراب الذهني المرتكز إلى القواعدية الصارمة، ونتناول في الوضع الآتي إحدى القضايا المهمة التي تمثل هذا الأمر، وهي مسألة إعراب الأفعال الخنسة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن إعراب الأسماء الخمسة والمثنى والجمع المذكّر السالم تمثلها أيضاً، ولكننا تركناها ها هنا لأننا تحدّثنا عنها قي المواطن السابقة من هذه الدراسة.

- **إعراب الأفعال الخمسة:**

قررت القاعدة النحوية التي بنيت على شعار العربية الفصحى أنّ الأفعال الخمسة: تفعلون ويفعلون وتفعلان ويفعلان وتفعلين تعرب بثبوت النون رفعاً وبحذفها نصباً وجزماً، وهو أمر مستند إلى العلاقات التركيبية الأكثر انتشاراً، ولكنّ هذا الأمر لم يكن مطّرداً إلا قواعدياً، فقد روت لنا الكتب النحوية خروجاً على هذه القواعدية في بعض الأداءات اللغوية التي أبقت على النون على الرغم من الاستحقاق القواعدي لحذفها، وهو أداء صحيح من حيث الاستعمال، والأمر ليس لهجياً من بيئة استعمالية معينة، بل هو صيغة اختيارية لم يكتب لها الشهرة، بل ظلت مقصورة نحوياً على الاستعمال الخارج عن القاعدة، كما في قول الشاعر:

إنّي زعيمٌ يا نويـــ ـقةُ إن أمنت من الرزاحِ
ونجوت من عرض المنو ن من الغدوّ إلى الرواح
أن تهبطين بلاد قو مٍ يرتعون من الطلاح[٥١]

فقد قال في البيت الأخير: أنْ تهبطين، والنون ثابتة على الرغم من استحقاق حذفها قواعدياً، مما يعني أنّها لم تعد تعبِّر عن معنى النصب الذي تنصُّ عليه القواعد، أي أنها تحوّلت إلى حركة من بنية الكلمة، وليست مؤشراً على إعراب معيَّن.

ومن الشواهد على هذا أيضاً قول الشاعر:

أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تبلغا أحدا[٥٢]

فقد ورد في الشطر الأوّل قوله: أنْ تقرآنِ، ولم يمنع دخول (أنْ) المصدرية من بقاء نون الإعراب، ولكنها لم تعد دالّة على معنى نحوي أو تركيبي يلتزم بالقاعدة التي بنيت على الكثير.

لقد كان لهذين الشاهدين أثر في التنظير الاستعمالي لقراءة قرآنية شاذة عند بعض المنتصرين للقراءات القرآنية، وهذه القراءة هي قراءة مجاهد قوله تعالى: "لمن أراد أن يتمَّ الرضاعة" فقد قرأها مجاهد برفع الفعل المضارع، وهو أمر لا تقبله القواعد وإن كان الاستعمال اللغوي يصححه، وجاء بعض النحويين بهذين الشاهدين نظيراً "لرفع الفعل المضارع"(٥٣).

ولا نهتمّ في هذا الموضع بموضوع الضرورة الشعرية، ولكننا نهتمّ بتحوُّل الحركة الإعرابة إلى حركة بنائية؛ لأن بعض البيئات الاستعمالية لم تعد الحركة الإعرابية فيها دالة على أيِّ معنى نحويّ.

النمط	حركته القواعدية	حركته الحالية	موافقة للإعراب	حالته الأمثلية
أن تهبطين	حذف النون للنصب	ثبوت النون	غير موافق	غير قواعدي
أن تقرآن	حذف النون للنصب	ثبوت النون	غير موافق	غير قواعدي

٤- انتهاك الإعراب واختلال البنية المقطعية للكلمة العربية:

تذهب هذه الدراسة إلى أنّ النحويين قد نظروا إلى اختلال الناحية الإعرابية نظرة اهتمام بالمظهر الإعرابي دون أن يهتموا اهتماماً بالغاً بالنظام النهائي للغة العربية، وذلك في مظهر أطلق عليه العلماء مصطلح الإدغام الكبير، وهو مظهر ناتج عن أمر إعرابي أولاً، ويحدث عندما تضحي اللغة بالحركة الإعرابية بين الصوتين المتقاربين في المخرج أو المتماثلين فيه، فتحدث عملية إدغام بين الصوتين.

يبدو الأمر أوّل وهلة كأنّه لا علاقة بين الإدغام والإعراب أو حركات الأواخر، فالإدغام ظاهرة صوتية وظيفية، والإعراب مظهر من مظاهر الدلالة التي تخص الظاهرة النحوية، ولكننا إذا ما تابعنا مظاهر الإدغام سنج أنً مثّل علاقة وثيقة تربط بين هذا المظهر الصوتي وذلك المظهر الإعرابي، والذي يثبت هذه العلاقة مجموعة كبيرة من الأداءات اللغوية الواردة في اللغة، وتمثّلها ظاهرة الإدغام الأكبر التي تروى أنماطها القرآنية عن أبي عمرو بن العلاء، فالمعروف أنَّ الحركة تمنع الإدغام، وإذا ما سقطت وكان بين الصوت السابق عليها والصوت اللاحق لها تقارب يسوِّغُ الإدغام، فإنّ هذا الإدغام يجب أن يحدث، ولكننا يجب أنْ نقرَّ بأنَّ سقوط الحركة محكوم بقانون تاريخي اختياري في اللغة العربية، ولم يصل إلى حدِّ الإلزامية، وهو ما وصل إليه في أغلب اللغات السامية.

فإذا تدخَّلَ هذا القانون الاختياري وأسقط حركة الآخر الذي تحدَّثنا عنه، فإن تدخّله يعني ضياع الحركة الإعرابية أو البنائية من آخر الكلمة الأولى، والذي يهمُّنا في هذا السياق هو ضياع الحركات الإعرابية؛ لأنها موضوع حديثنا هنا، وعندما تصبح الكلمة ساكنة غير متحركة، فإنَ تدخُّل قانون الإدغام يصبح إلزامياً إذا التقى صوت بمثله أو بصوت قريب منه في المخرج والصفة.

ففي قوله: ﴿إِذًا لاَّبْتَغَوْاْ إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً﴾ الإسراء/٢٤. روي عن أبي عمرو بن العلاء إدغام الشين في السين[٥٤]، فكلمة (العرش) تنتهي بالكسرة التي تمنع من إدغامها في السين بعدها، ولكن قانون سقوط الحركة الإعرابية الاختياري تدخّل في المظهر اللغوي، فالتقت الشين ساكنة بالسين بعدها دون فاصل، فحدثت عملية الإدغام، وهو أمر يمكن أن نظهره في المخطط الآتي:

عرشِ سبيلا	> عرشْ سبيلا	> عرْسّبيلا
<ar/ši/sa/bī/lā	<aršs/bī/lā	<arssabī/lā
قبل الإدغام	ضياع الحركة	الصورة النهائية

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء

والْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ﴾(سورة النحل/٩٠)، فقد أدغم أبو عمرو ياء (البغي) وقبلها ساكنٌ، بياء (يعظكم)، وذلك في حالة الوصل[٥٥]. ولن يتحقق الإدغام إلا إذا تُخلِّص من الحركة الاعرابية التي استحقتها كلمة (البغي) وهي الكسرة.

بغي يعظكم	بغيّعظكم
baġ/yi/ya/<i/żu/kum	baġyya<iżkum

وفي قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ (مريم/٢٩)، فهناك من قرأ " (المهدْ صبيًّا) بإدغام الدال في الصاد،[٥٦] أي: (المهصبيًّا)، وهو إدغام لا يمكن أن يحدث مع بقاء الوضع الصوتي على ما تستحقه كلمة (المهد) من حركة إعرابية، وهي الكسرة الناتجة وفقاً للقاعدة النَّحوية عن حالة الجرِّ :

مَهْدِ صَبِيًّا	>	مَهْدْ صَبِيًّا	>	مَهصَّبيا
mah/di/ṡa/biy/yā		mahdṡa/biy/yā		mahṡṡabiyyā
الصورة الفصيحة (المعيارية)		التخلص من الحركة		الصورة النهائية

والأمثلة على هذا الأمر كثيرة جداً دفعت أبا سعيد السيرافي إلى تأليف كتاب كامل فيها جمع فيه ما حدث فيه الإدغام من كلمتين منفصلتين، وهو كتاب محقق ومطبوع.

وخلاصة الحديث عن مظهر الإعراب وتغيُّره في اللغة العربية، فإننا نخرج بالحقائق التقريرية الآتية:

لقد ضاع مكوّن الإعراب بالحركات الأصلية من عدد ليس قليلاً من المكوّنات الأصلية ومن مواضعه منها ضياعاً أكيداً يمكن تفسيره تاريخياً على أنه مظهر من المظاهر المعرّضة للضياع وهو الأمر الذي حدث في أغلب اللغات السامية التي عمّرت لدرجة أنها تمكّنت من تطوير نظام إعرابي يعتمد على الحالة الإعرابية لا على الحركات الأصلية، فقد ضاع هذا المكوّن الأصيل من الكنعانيات ما عدا الأوغاريتية التي ماتت بفعل عوامل خارجية، وهي الدمار المسبب عن الغزو البحري والزلزال الذي ضربها في حدود عام ١٢٠٠ ق.م.، وقد ضاع من العبرية والمؤابية والكنعانية الأم والبونية والعمونية، وبالدرجة نفسها يمكن القول إنها فقدت من الآراميات: الآرامية القديمة والمسيحية

والسريانية وسائر اللهجات الآرامية الأخرى، وضاعت من الأكاديات المتأخرة، وأما الأكاديات المبكّرة فقد احتفظت بهذا المظهر، وهو أمر يمكن القول فيه إنها ضاعت أيضاً من الإثيوبية الجعزية ما عدا بعض المظاهر اليسيرة.

وأما الحركات الفرعية فقد بدأت تتخذ طريقها إلى فقدان قدرتها على التعبير عن المعاني النحوية لتتحوَّل أخيراً إلى مكوّنات بنائية فكأنها أصبحت جزءاً من الكلمات ولم تعد تملك قوة إعرابية، وهو أمر حدث أيضاً في اللغات السامية الأخرى التي فقدت هذا المظهر أخيراً.

الخلاصة

وبعد أن عرضنا هذه المسائل التركيبية المتعلقة بانتهاك مظهر مهم من مظاهر اللغة العربية نخلص إلى بعض الأمور التركيبية، وأهمها أن انتهاك أحد أركان المظاهر التركيبية العربية كان وارداً لأسباب تاريخية بالدرجة الأولى، فقد كانت اللغة العربية تسير في طريق تفكيك ظاهرة الإعراب والتخلص منها في أحد الخيارات التاريخية التي تعرضت لها اللغة العربية أسوة بأخواتها من اللغات السامية.

وخلصت الدراسة إلى أن هذا التخلّص التاريخي لم يكن يؤثر في بنية اللغة نفسها، ولكنه يعد انتهاكاً للقاعدة النحوية التي تتبع مستويات التحليل النحوي ولا تعبر عن نقص في مستويات التركيب النحوي نفسها. وزيادة على ذلك فإنَّ بعض مظاهر انتهاك هذه الحركة كان لأغراض دلالية وبخاصة في الأداء الشعري، مثلما رأينا في قول امرئ القيس الذي عرضته دراستنا هذه.

وقد مثّلت بعض الأداءات اللغوية التي تخلّصت اللغة فيها من حركات الأواخر نوعاً بصورة اختيارية نوعاً من التطور في البنية المقطعية العربية، فاللغة العربية لا تسمح في نظامها المقطعي بوجود عنقود صوتي مكون من ثلاثة صوامت في مقطع واحد، ولكن سقوط الحركة الاختياري أدّى إلى حدوث

عملية إدغام في بعض الأداءات اللغوية، وهو نوع من التطور يفتقر إلى عنصر فقدان الحركة.

وقد توصلت الدراسة إلى أنّ العلامات الفرعية هي التي تكون معرّضة لفعل قوانين التطور اللغوي أكثر من الحركات الأصلية، وفي موضوعها نجد كثيراً من الأداءات اللغوية التي كثرت فيها الصيغ البديلة أو الاختيارية، وهذا لا يعني أن الحركات الأصلية لم تتعرّض لمثل هذا الألأمر، ولكنَّ تعرضها كان قليلاً نسبياً.

الهوامش

(1) Archangeli, Diana, Optimality Theory, An Introduction, to Linguistic in the 1990, P. 11, In Optimality Theory, An Overview, By: Diana Archangeli and Terence Langendoen, Blackwell Publishers, Maden Mass, 1997 .

وينظر: محمد نيزوان موسلينغ، الأفضلية القواعدية والاستعمالية في كتاب شرح شواهد التوضيح لابن مالك، ص٤٣.

(2) McCarthy, J., A Thematic Guide to Optimality Theory, Cambridge University Press, UK, 2002, PP. 3-4.

(3) Prince, A., and Smolensky, P., Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar, Blackwell Pub., Malden MA, 2004; Kager, Rene, Optimality Theory, Cambridge University Press, UK, 1999, PP. 1-18.

وينظر: محمد نيزوان موسلينغ، الأفضلية القواعدية والاستعمالية في كتاب شرح شواهد التوضيح لابن مالك، ص٤٤.

(4) Prince, A., and Smolensky, P. Ibid.

(5) Wunderlich, Dieter, Optimality Theory in Morphology and Syntax, Encyclopedia of Language and Linguistics, 2nd ed. Oxford, 2004.

(6) Belal Rakhieh, The Phonology of Ma'ani Arabic: Stratal or Parallel OT. PHD Thesis, Department of Language and Linguistics, University od Essex, London, 2009.

(7) Kager, R., Optimality Theory, PP. 19-21, Akeema, P., Neeleman A., Absolute Ungrammatically in Optimality Theory, Phonology, Syntax and Acquisition, Edited by: Joost Dekkers, Frank Van der Leeuw and Jeroen Van der Wiejer, Oxford University Press, NY, 2000. P. 279.

(٨) ابن منظور، لسان العرب (نهك) ٤٩٩/١٠- ٥٠٠.

(٩) ينظر في هذا المعنى: أحمد طيبي، في اللسانيات المعاصرة، الاقتصاد الصرفي ونظرية المفاضلة، ص٥٠

(١٠) أكثر التراكيب العربية التزاماً بالأنموذج هي تراكيب التمثيل التي اهتم بها العلماء، وأما التراكيب الأنموذجية من القرآن والشعر فكانت تأتي في المرتبة الثانية من حيث

الاستشهاد، ولم تكن الشواهد التي اهتموا بها إلا الشواهد الممثلة لما نحن بصدد الحديث عنه من اختراق القاعدة.

(١١) لا يمكن أن نفهم من مسألة الانتهاك في نظرية الأمثلية أي جانب سلبي وفقاً لمعطيات النظرية، بل هو جانب وصفي يزيد من تأكيد انتماء النمط التركيبي إلى جسم اللغة، ولكنه يبين ما المستوى الذي وصل إليه من الالتزام بالقواعدية.

(١٢) ينظر في هذا المعنى: أحمد طيبي، في اللسانيات المعاصرة، الاقتصاد الصرفي ونظرية المفاضلة، ص٥٠

(١٣) الأصناف المغلقة مصطلح للتركيبيين يقصدون به الكلمات الوظيفية التي ليس لها محتوى معجمي، كما في الأدوات. ينظر: يحيى عبابنة وآمنة الزعبي، اللسانيات المعاصرة مقدمات وتطبيقات، ص٤٩.

(١٤) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي، رقم الحديث ٦٦٤٢، ١٣١/٨.

(١٥) البخاري، صحيح البخاري، باب الرقاق، باب كيف الحشر، الحديث رقم ٦٥٢٨، ص٤٥١.

(١٦) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص٤٢٠، ٥٠٦.

(١٧) محمد نيزوان بن موسلينغ، القواعدية وعناصر الأفضلية، ص٤٢.

(١٨) ينظر تفصيل هذا التدريج الصوتي في: سيبويه، الكتاب، ٤٣٢/٤، وابن جني، سر صناعة الإعراب، ٤٦/١، وقد تابع العلماء السابقون هذين العالمين على رأيهما.

(١٩) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ٦٨/١.

(٢٠) السابق ٣١٠/١.

(٢١) السابق ٢٩٠/٢.

(٢٢) السابق ٥٤/١.

(٢٣) السابق ١٠٣/٨.

(24) Mc Carthy, J., What is Optimality Theory?, 2007, Mass. University, USA.

مصطلح الأمثلية حالة كحال كثير من المصطلحات الحديثة التي نقلها العرب عن الغرب، ففية عدد من المصطلحات التي تعبّر عن مفهوم واحد، إذ يعبّرون عنها بمصطلحات: الأمثلية والأفضلية والمثلوية والتفاضلية والمفاضلة.

(25) Mc Carthy, J., What is Optimality Theory?, PP. 16, 17, 19, 21.

(٢٦) مصطلح "اللغات السامية" مصطلح غير علمي، ولم يستقر الباحثون على مصطلح بديل يمكن أن يستعمل للدلالة على مجموعة متقاربة في التركيب والاشتقاق والمعجم وعاشت في منطقة الشرق العربي، وإن اقترح بعضهم مصطلح "اللغات الجزرية" في إشارة إلى لغات الجزيرة العربية، ينظر: سامي سعيد الأحمد، اللغات الجزرية، ص٣، فيما اقترح آخرون مصطلح "اللغات العربية"، ينظر: محمد بهجت قبيسي، ملامح في فقه اللهجات العربيات، ص١٠، ولكن لم ينجح هذان المصطلحان في الانتشار.

(٢٧) ينظر مثلاً: يحيى عبابنة، القراءات القرآنية، رؤى لغوية معاصرة، ص٣٢٩-٣٤٦، ٣٤٧-٣٥٢.

(٢٨) ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص٢٢.

(٢٩) الشاهد مرويٌّ عن عدد كبير من النحويين، وربما كان مُسْتَنَد من يتَّهم هذا الشاهد بتلاعب الرواه هو أنه ورد في ديوان امرئ القيس ص١٤١، بتحقيق عبدالرحمن المصطاوي، برواية:

فاليوم أسقى غير مستحقب إثماً من الله ولا واغل

وأما في تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ص ٢٥٨، فقد جاء برواية: فاليوم فاشربْ وهي رواية تتماشى مع المستوى القواعدي المعياري دون وجود أي انتهاك فيها، ولكنه في رواية النحاس وتحقيق عمر الفجاوي، ص٨٥، جاء برواية (أشربْ) كرواية الشاهد.

ولو اتخذنا من معيار الاختلاف بين رواية الديوان ورواية الشاهد مستنداً للحكم على الشاهد بتلاعب الرواة، فإننا سنكون مضطرين للحكم على عدد كبير من الشواهد المشار إلى تغيير روايتها عن الناطقين باللغة والذين يستشهد بكلامهم بأنها كذلك.

(٣٠) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٢٠٦/١، ١٨٨/٢. وانظر قراءة (وبعولتْهنَّ) في ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص١٤.

(٣١) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٥٠٦/٥.

(٣٢) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ١٥٢/١.

(٣٣) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ٢٧٠/٣، ٥١٣/٨.

(٣٤) لبيد بن ربيعة العامري، ديوان لبيد، ص٢٢٧. وقد ردّ الطوسي شارح ديوان لبيد هذا الإسكان إلى انه عطف (يرتبط) على المجزوم في الشطر الأوّل: "إذا لم أرضها".

(٣٥) ابن جني، الخصائص ٧٤/١.

(٣٦) تمثل الإشارة (✓) المقبولية القواعدية، وأما الإشارة (×) فتعني انتهاك هذه المقبولية، وهو ما سنوضحه في هذا المكان، وسيرد الأمر على شكل وصفي دون استعمال الرمزين غالباً.

(٣٧) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٣٦١/١، والخصائص ٣٠٦/١.

(٣٨) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ٣٦١/١، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٢٤٩/٢، والفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ٥٠/١. وربما أمكننا حمل هذا الأداء على التباين اللهجي، لاسيما أن الراجز كِندي.

(٣٩) ويبين جدول الأمثلية الوارد حالة النمط المثالي قواعدياً (اشترِ) بحذف الياء (تقصيرها) وتحقيقه المرتبة الأولى على سلم الأمثلية، ومقارنه مع التسكين في (اشترْ) الواردة في الشاهد، ويوضح أن النمط القواعدي يحتل المرتبة الأولى على سلم الأمثلية.

(٤٠) الشاهد لقيس بن زهير العبسي، ينظر: ابن هشام أوضح المسالك، ٧٦/١، وأورد محمد محيي الدين عبدالحميد في تعليقه على هذا الشاهد في ص٧٨ من الكتاب نفسه أنه رُوِي على صورة:

ألم يأتِك والأنباء تنمي بما لا قت لون بني زياد

وهي الصورة القواعدية، وأحال الرواية إلى ابن جني، في الخصائص ٣٣٣/١ (ألم يأتيك والأنباء تنمي)/ وينظر أيضاً ٣٣٧/١، وأورد محمد محيي الدين عبدالحميد أيضاً أنّ الأصمعي رواه على صورة ثالثة، وهي:

ألا هل أتاك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

ووفقاً للروايتين الأخيرتين، فإنّه لا شاهد في البيت

(٤١) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ٢١٠/٥.

(٤٢) الشاهد لأبي عمرو بن العلاء قاله للفرزدق حين اعتذر عن أنه هجاه، وينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ٣٦/٦، والفارسي، المسائل العضديات ص٣٤، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١٨٨/٢.

(٤٣) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ٣٦/٦، وينظر: أبو علي الفارسي، المسائل العضديات ص٣٤، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١٨٨/٢.

(٤٤) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ٣٦/٦.

(٤٥) لم أعثر على قائله، ينظر: ابن جني، الخصائص،٣٨٨/١، وأبو حيان الأندلسي، النكت الحسان، ص٣٠٨، والبحر المحيط، ٤٩١/٢، و٦٣/٦.

(٤٦) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط،٣٩١/٢، وانظر:٦٢/٦. وهو نوع من الخضوع للقياس الخاطئ كما اطلق عليه رمضان عبدالتواب، ينظر: التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ص١٠٠.

(٤٧) البيتان لأبي النجم العجلي وقيل لرؤبة أو لرجل من بني الحارث، وهما في ديوان رؤبة، ص١٦٨، (ملحق الديوان) وينظر شرح جمل الزجاجي،١٥١/١، (الهامش) وشرح المفصل ١/ ٥٣، والمقرب، ص٤٠.

(٤٨) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٦/١، هامش المحقق، والشاهد ضمن الأبيات المفردات المنسوبة إلى رؤبة بن العجاج، ينظر ديوان رؤبة بن العجاج، ص١٨٢، وابن هشام أوضح المسالك، ٤٤/١.

(٤٩) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٤٤/١.

(٥٠) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص١٩٨.

(٥١) في البحر المحيط،٢١٣/٢، وكذلك في الخصائص،٣٨٩/١، وسر صناعة الإعراب،٤٤٨/٢، ونسبه العيني،٢٩٧/٢، إلى القاسم بن معن، معتمداً على قول الفراء: أنشدني القاسم بن معن، انظر: معاني القرآن للفراء،١٣٦/١، وانظر: شرح المفصل،٩/٧.

(٥٢) ذكره ابن جني في الخصائص، وهو ثاني بيتين عنده وأولهما:

أنْ تَحْمِلا حاجةً لي خفَّ مَحمَلُها تسْتوْجِبا نِعمةً عِندي بِها ويَدا

وزعم الفارسي أن"أن" في الشاهد هي المخففة من الثقيلة، الخصائص،٣٩٠/١، وسر صناعة الإعراب،٥٤٩/٢، برواية"وأن لا تعلما" تبدلاً من"تبلغا"، وانظر: ضرائر الشعر لابن عصفور، ص١٦٣، والبحر المحيط،٢١٣/٢. والنكت الحسان، ص١٤٢، وهو بدون نسبة في حاشية الصبان،٢٨٧/٣.

(٥٣) سبق الحديث عن هذا الشاهد وتخريج الآية والقراءة.

(٥٤) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٣٨٧/١.

(٥٥) أبو سعيد السيرافي، إدغام القرَّاء، ص٦٢.

(٥٦) أبو سعيد السيرافي، إدغام القرَّاء، ص٣٣.

المراجع

- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٤.
- أحمد طيبي، في اللسانيات المعاصرة، الاقتصاد الصرفي ونظرية المفاضلة، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١٥.
- امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، نشره عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٤.
- امرؤ القيس، شرح ديوان امرئ القيس، برواية النحاس، يتحقيق عمر الفجاوي، وزارة الثقافة، عمان، ٢٠٠٢.
- امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، بتحقيق محمد أو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
- أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٥٧.
- الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- البخاري، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.
- ابن جني، الخصائص، بتحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، مصورة عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ت).
- ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥.

- ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبدالحليم النجار وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤.
- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، دار الفكر، بيروت، مصورة عن طبعة دار السعادة بالقاهرة، ١٣٢٨هـ.
- أبو حيان الأندلسي، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق عبدالحسين الفتلي، بيروت، ١٩٨٥.
- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، بتحقيق برجشتراسر وتقديم جفري، دار الهجرة، الرياض، (د.ت).
- رؤبة بن العجاج، ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق وليم إلفرت، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠.
- رمضان عبدالتوواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ١٩٩٠.
- سامي سعيد الأحمد، المدخل إلى تاريخ اللغات الجزرية، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، بغداد، ١٩٨١.
- السيرافي، أبو سعيد، إدغام القراء، تحقيق محمد الرديني، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٨٤.
- الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت) الطبعة الحجرية.
- ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٢.

- ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٠.
- ابن عصفور الإشبيلي، المقرّب، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٧١.
- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩١.
- العيني، شرح الشواهد بهامش حاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).
- الفارسي، أبو علي، المسائل العضديات، تحقيق شيخ الراشد، دمشق، ١٩٨٦.
- الفارسي، أبو علي، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق علي النجدي ناصف وعبدالحليم النجار وعبدالفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.
- الفراء، معاني القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، ١٩٨٠.
- لبيد بن ربيعة العامري، ديوان لبيد بن ربيعة، شرح الطوسي، جمعه وحققه حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٣.
- محمد بهجت قبيسي، ملامح في فقه اللهجات العربيات من الأكادية والكنعانية، وحتى السبئية والعدنانية، دار شمأل، دمشق، ٢٠٠١.
- المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣
- ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر، مصورة عن طبعة دار صادر، بيروت، ١٩٥٥.

- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- يحيى عبابنة وآمنة الزعبي، اللسانيات المعاصرة مقدمات وتطبيقات، دار الكتاب الثقافي، إربد، ٢٠١٩.
- يحيى عبابنة، القراءات القرآنية، رؤى لغوية معاصرة، دار الكتاب الثقافي، إربد، ٢٠١٣.
- ابن يعيش النحوي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت).
- Archangeli, Diana, Optimality Theory, An Introduction, to Linguistic in the 1990, , In Optimality Theory, An Overview, By: Diana Archangeli and Terence Langendoen, Blackwell Publishers, Maden Mass, 1997 .
- Belal Rakhieh, The Phonology of Ma'ani Arabic: Stratal or Parallel OT. PHD Thesis, Department of Language and Linguistics, University od Essex, London, 2009.
- Kager, R., Optimality Theory, PP. 19-21, Akeema, P., Neeleman A., Absolute Ungrammatically in Optimality Theory, Phonology, Syntax and Acquisition, Edited by: Joost Dekkers, Frank Van der Leeuw and Jeroen Van der Wiejer, Oxford University Press, NY, 2000.
- McCarthy, J., J., What is Optimality Theory? University of Massachosetts Amherst, Linguistics Department, U.S.A, 2007.
- McCarthy, J., A Thematic Guide to Optimality Theory, Cambridge University Press, UK, 2002
- Prince, A., and Smolensky, P., Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar, Blackwell Pub., Malden MA, 2004; Kager, Rene, Optimality Theory, Cambridge University Press, UK, 1999.
- Wunderlich, Dieter, Optimality Theory in Morphology and Syntax, *Encyclopedia of Language and Linguistics*, 2nd ed. Oxford, 2004.